الأمم المتحدة

E/2008/L.10*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
3 July 2008
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

٣٠ حزيران/يونيه – ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ب) و (ج) و (د) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

الاستعراض الوزاري السنوي: تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

المناقشة المواضيعية: تعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، مع مراعاة التحديات الراهنة

مشروع الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ المقدم من رئيس المجلس

تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة

نحن الوزراء ورؤساء الوفود المشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وقد نظرنا في مواضيع الجزء الرفيع المستوى: ”تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة“ و ”تشجيع وضع نهج متكامل للتنمية الريفية في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

090708 090708 08-40755 (A)

البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، مع وضع التحديات الراهنة في الحسبان‘‘،

وإدراكا منا للتحديات المتعددة والمترابطة والتي يدعم بعضها بعضا والتي تواجه المجتمع الدولي وصلتها بالمواضيع المختارة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨ والحاجة إلى التصدي لها بصورة متضافرة وسريعة،

وترحيبا منا بانعقاد منتدى التعاون الإنمائي الأول والاستعراض الوزاري السنوي الثاني،

وتأكيدا منا للحاجة إلى التماسك والتنسيق بهدف تحسين الفعالية والكفاءة في التصدي للتحديات الراهنة والالتزام بكفالة اضطلاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطريقة دينامية بالمسؤوليات التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة والتي تعززت في نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] وقرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تدعيم المجلس،

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالشراكة العالمية من أجل التنمية كما وردت في الإعلان بشأن الألفية[(٢)]، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٣)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[(٤)]،

وقد نظرنا في تقارير الأمين العام التي أُعدت لكي ينظر فيها الجزء الرفيع المستوى[(٥)] والمداولات التي جرت فيه،

يعتمدون الإعلان التالي:

١ - نسلّم بأننا اجتمعنا في منعطف دقيق من جهودنا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونسلّم كذلك بأننا نواجه تحديات

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار رقم ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار رقم ٢، المرفق.

(٥) E/2008/12 و E/2008/68.

متعددة في جهودنا لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك عدم الاستقرار وعدم اليقين المالي، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود، وكذلك آثار تدهور البيئة والآثار الناجمة عن تغير المناخ. وتتطلب جميع هذه التحديات عملا متضافرا مبكرا. ونشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لهذه المخاطر على النمو الاقتصادي المستمر وعلى التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية. ونشعر بالقلق أيضا لأن هذه المخاطر قد تزيد من اتساع مظاهر عدم المساواة، سواء داخل الدول أو فيما بينها.

٢ - وندعو لذلك إلى اتخاذ إجراءات عاجلة فردية وجماعية، في الأجلين القصير والطويل على السواء، لمنع آثار هذه المخاطر ووضع الاقتصاد العالمي على أساس صلب ومستدام. ونحن في حاجة إلى كفالة عدم انتكاس مكاسبنا الإنمائية وعدم تقويض جهودنا في المستقبل. ونعلن عن تصميمنا على اتخاذ الإجراءات المتضافرة من أجل تعزيز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - ونؤكد مجددا أن التنمية هي هدف رئيسي في حد ذاتها، وأن التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تشكل عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة. ونقر بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز كل منها الآخر.

٤ - وندعو إلى التنفيذ التام للشراكة العالمية من أجل التنمية والالتزامات التي أعلنتها جميع البلدان، ونطالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمواصلة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، وعمليات متابعتها، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

٥ - ونحيط علما مع التقدير بالمبادرة الطوعية التي اتخذتها حكومة البحرين بإجراء مشاورات إقليمية بشأن الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المنامة في ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨[٦]، وبتنظيم حكومات إيطاليا ومصر والنمسا لندوات رفيعة المستوى في فيينا والقاهرة وروما تحضيرا لمنتدى التعاون الإنمائي.

٦ - ونرحب بالمشاركة المعززة لمختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك من المجتمع المدني والقطاع الخاص، ونسلّم بالحاجة إلى مواصلة تشجيع وتيسير التزامهم بالجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

---

(٦) انظر E/2008/88 للاطلاع على التقرير الخاص بالمشاورات.

٧ - ونرحب بالعروض الوطنية المقدمة طوعا من بلجيكا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وشيلي، وفنلندا، وكازاخستان، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[٧].

٨ - ونؤكد مجددا التزامنا بكفالة تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان، وتكامل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، واعتبار ذلك الهدف الهدف الرئيسي للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والتعاون الدولي. ونناشد البلدان التي لم تضع بعد أطرا للسياسات العامة من أجل تكامل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أن تنظر في اعتماد وتنفيذ هذه الأطر، ونسلّم بأن توافر بيئة دولية مواتية وتعاون دولي ملائم يعتبر أمرا هاما في هذا المجال.

٩ - ونقر بأهمية تدعيم المؤشرات التي تؤدي إلى تكامل الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة.

١٠ - ونؤكد مجددا التزامنا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع التسليم بأنهما يشكلان عنصرين فعالين رئيسيين في التنمية، وبتحديد الإجراءات العملية والتعجيل بها بهدف تحقيق تلك الغاية.

١١ - ونسلّم بالمعدل المتزايد لتدهور البيئة العالمية في مناطق هامة عديدة، واستمرار التحديات للحماية البيئية والآثار الخطيرة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ونشدد بقوة على الحاجة إلى المعالجة للقضايا الحيوية للاستدامة العالمية الطويلة الأجل، واضعين في الاعتبار المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٨]، بما في ذلك، في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

١٢ - ونعيد تأكيد الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بمواصلة تنفيذ أكثر اتساما بالفعالية والتماسك للأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي[٩] وتحقيق خفض ملموس بحلول عام ٢٠١٠ في المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي، والذي سيتطلب العمل على جميع المستويات، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجيات وخطط

---

(٧) انظر، ضمن وثائق أخرى، E/2008/70، و E/2008/75، و E/2008/78، و E/2008/79، و E/2008/81، و E/2008/85.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار رقم ١، المرفق الأول.

(٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

العمل الوطنية للتنوع البيولوجي وتقديم موارد مالية وتقنية جديدة وإضافية إلى البلدان النامية.

١٣ - ونعرب عن تصميمنا على دعم وتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا[١٠]، بهدف معالجة أسباب التصحر وتدهور الأراضي، وكذلك الفقر الناجم عن تدهور الأراضي، بأساليب من بينها تعبئة موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات على جميع المستويات.

١٤ - نقر بأن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تدعو إلى قيام تعاون بين جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقا لمسؤولياتها المشتركة، ولكن المتباينة، وقدراتها الذاتية وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية.

١٥ - ونؤكد مجددا التزامنا بالهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بصيغته التي ورد بها في المادة ٢ منها[١١]، ولا سيما تثبيت تركيزات غاز الدفيئة في الغلاف الجوي بمعدل يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي. وينبغي تحقيق مثل هذا المعدل في نطاق إطار زمني كاف لإتاحة الفرصة للنظم الإيكولوجية للتكيف بطريقة طبيعية مع تغير المناخ، وضمان عدم تعرّض إنتاج الأغذية للتهديد وتمكين التنمية الاقتصادية من الاستمرار بطريقة مستدامة.

١٦ - ولا نزال نشعر بقلق عميق لأن جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، تواجه مخاطر متزايدة من الآثار السلبية لتغير المناخ، ونشدّد كذلك على الحاجة إلى القيام على وجه السرعة ببحث الاحتياجات إلى التكيف المتصلة بهذه الآثار.

١٧ - ونؤكد من جديد وجوب التنسيق بشكل متكامل بين الاستجابات لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بغية تفادي أن تلحق آثار عكسية بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع المراعاة الكاملة للاحتياجات المشروعة ذات الأولوية للبلدان النامية اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر.

١٨ - ونرحب بالقرارات المتخذة خلال الدورة الثالثة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقودة في بالي بإندونيسيا في الفترة من

---

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

(١١) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك خطة عمل بالي والتي كانت منطلقا لعملية شاملة ترمي إلى تيسير التنفيذ الكامل والفعّال والمستدام للاتفاقية من خلال إجراءات تعاونية طويلة الأجل بدءاً من الآن وحتى عام ٢٠١٢ وما بعده، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج متفق عليها واتخاذ قرار في الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف[١٢]. ونحيط علما بالعمل الجاري للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية للأطراف في بروتوكول كيوتو للاتفاقية الإطارية[١٣]، الذي أُنشئ بموجب القرار 1/CMP.1[١٤].

١٩ - وندعو جميع البلدان إلى بذل جهودها من أجل تعزيز الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات. وندرك الحاجة إلى زيادة دعم المجتمع الدولي لجهود البلدان النامية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

٢٠ - نؤكد على أهمية تنويع إمدادات الطاقة باستحداث تكنولوجيات متطورة للطاقة تكون أكثر نظافة وكفاءة، وبأسعار معقولة وفعالة من حيث التكلفة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، ومنها الطاقة المائية، ونقلها إلى البلدان النامية بشروط ميسّرة يُتفق عليها بين الأطراف، ومراعاة للحاجة الملحة، العمل على زيادة الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة زيادة كبيرة بهدف زيادة إسهامها في مجموع إمدادات الطاقة.

٢١ - ونؤكد أيضا أنه من الأساسي مواجهة التحديات التي يفرضها الوقود الأحيائي واغتنام الفرص التي يتيحها، بالنظر إلى احتياجات العالم في مجال الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة.

٢٢ - ونعرب عن قلقنا للوضع الراهن لارتفاع أسعار الأغذية بشدة ونشدد على أن أزمة الأغذية العالمية تشكل تحديا خطيرا أمام مكافحة الفقر والجوع وكذلك لجهود البلدان النامية لبلوغ الأمن الغذائي وتحقيق أهداف خفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار النصف في موعد غايته عام ٢٠١٥ وكذلك الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد مجددا أن أزمة الغذاء العالمية لها أسباب عديدة ومعقدة وأن الآثار المترتبة عليها تتطلب استجابة شاملة ومتناسقة في الأجل القصير والمتوسط والطويل من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

---

(١٢) انظر FCCC/CP/2007/6/Add.1، القرار 1/CP.13.

(١٣) FCCC/CP/19997/7/Add.1، القرار 1/CP.3، المرفق.

(١٤) ''النظر في التزامات الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية للفترات اللاحقة بموجب الفقرة ٩ من المادة ٣ من بروتوكول كيوتو''.

٢٣ - ويتطلب الوضع الغذائي العالمي التزاما قويا من الحكومات وكذلك من جميع أصحاب المصلحة. ونناشد جميع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة زيادة مساعدتها للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا وتلك البلدان التي تأثرت بصورة سلبية بدرجة أكبر بسبب أسعار الأغذية المرتفع. ونرحب بانعقاد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الإحيائية، في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ونلاحظ أهمية تنفيذ نتائجه. ونرحب أيضا بانعقاد اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أزمة الغذاء العالمية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨. ونحيط علما بقيام الأمين العام مؤخرا بإنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء العالمية ونشجع استمرار مشاركتها للدول الأعضاء في معالجتها.

٢٤ - ونؤكد مجددا إلحاحية الإسراع بإحراز تقدم بشأن تنفيذ أولويات العمل في مجال المياه والمرافق الصحية والمستوطنات البشرية المتفق عليها في الدورة ١٣ من لجنة التنمية المستدامة بتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات المرافق الصحية، وبناء الشراكات من أجل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وتحسين كفاءة مرافق المياه، وإشراك أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ، وتعزيز الرصد والإبلاغ وتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، عن طريق زيادة الوعي الجماهيري؛ وتكامل استراتيجيات المياه والمرافق الصحية في الخطط الإنمائية القومية، وتعبئة موارد مالية كافية واستخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة أكثر اتساما بالكفاءة وتحقيق الأهداف، والتنفيذ الفعال بواسطة جميع العناصر الفاعلة المعنية، بما في ذلك إدماج منظور جنساني والرصد الفعال للتنفيذ، بهدف بلوغ هدف عام ٢٠١٥ بخفض نسبة السكان غير القادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة أو تحمل تكلفتها أو نسبة السكان غير القادرين على الحصول على مرافق صحية أساسية بمقدار النصف.

٢٥ - ونسلّم بأهمية دور المدن والمناطق الحضرية الأخرى وتحديات التحضر. وندعو لذلك إلى تعزيز التحضر المستدام، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة وتشجيع الحلول العملية لهذه التحديات.

٢٦ - ونؤكد مجددا أهمية الاستثمار في البنية التحتية من أجل التنمية الريفية والزراعة. ونقر كذلك بأهمية الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية في القضاء على الفقر في المناطق الريفية. ونشعر في هذا الصدد بالتقدير للمناقشة المتعمقة التي جرت في الدورة السادسة عشر للجنة التنمية المستدامة ونتطلع إلى توصيات الدورة السابعة عشر للجنة التي ستعمل على تقدم التنمية الريفية.

٢٧ - ونسلّم بأن الزراعة تضطلع بدور حيوي في معالجة احتياجات النمو السكاني العالمي وترتبط بصورة لا فكاك منها بالقضاء على الفقر، ولا سيما في البلدان النامية. ولذلك تعتبر نهج التنمية الزراعية والريفية المتكاملة والمستدامة أساسية لتحقيق أمن غذائي معزز وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئيا.

٢٨ - ونقر بالأهمية الحيوية لتعزيز إمكانية حصول فقراء الريف، من النساء والرجال، على الأصول الإنتاجية، ولا سيما الأراضي والمياه، ونشدد على إيلاء الاهتمام ذي الأولوية لإقرار سياسات وتنفيذ قوانين تحمي الأراضي المحددة بدقة والحقوق القابلة للإنفاذ في مجال الأراضي واستخدام المياه وتعزيز الأمن القانوني لحيازة الأراضي، والإقرار بوجود قوانين و/أو نظم وطنية مختلفة للحصول على الأراضي وحيازتها.

٢٩ - وندعو إلى تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل وبرنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠[١٥] وبرنامج عمل ألماآتي تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في نطاق إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية التي تمر بمرحلة انتقالية[١٦]، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٧] واستراتيجية موريشيوس بشأن مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[١٨] بهدف تلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٠ - ونقر بأن الفقر وانعدام المساواة يشكلان مصدر قلق لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى التنمية فيها. ونقر أيضا بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه مجالات فقر كبيرة، وبأنه ينبغي دعم الجهود الرامية إلى مواجهة هذه التحديات.

---

(١٥) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(١٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية والنقل العابر والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماآتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 وتصويباته) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٨) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورتلويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٣١ - ونشدد على ضرورة تقديم دعم دولي متواصل ومنسق وفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان الخارجة من الصراعات والتي تمر بمرحلة الانتعاش بعد الكوارث الطبيعية.

٣٢ - ولا يزال القلق يساورنا لأن العديد من البلدان في أفريقيا لا تسير حاليا على درب تحقيق أي من أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية بحلول عام ٢٠١٥، ونشدد في هذا الصدد على أنه يلزم بذل جهود متضافرة ومواصلة تقديم الدعم من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ونرحب بجهود الشركاء الإنمائيين الرامية إلى تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٩]، وبالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في سبيل الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الشراكة الجديدة. ونتطلع، في هذا الصدد، إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى المقرر عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ والذي سيستعرض موضوع ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: تنفيذ مختلف التوصيات، التحديات والمضي قدما'' وتنفيذ جميع الالتزامات التي تعهدت بها أفريقيا وتم التعهد بها تجاهها بغية تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للقارة على نحو شامل.

٣٣ - ونهيب بجميع البلدان تعزيز الحكم الرشيد باعتباره أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد أن انتهاج سياسات اقتصادية سليمة، وإقامة مؤسسات ديمقراطية متينة تستجيب لاحتياجات الناس، وتحسين البنى التحتية عوامل تشكل أساس للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل، وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات التي تركز على السوق والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية تعد أمورا أساسية أيضا يعزز كل منها الآخر.

٣٤ - ونؤكد من جديد أن الحكم الرشيد على الصعيد الدولي يعد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة؛ وأنه ضمانا لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومواتية، من المهم تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة مسألة الأنماط المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية الدولية التي تؤثر في إمكانات التنمية في البلدان النامية؛ وأنه تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة، بما في ذلك كفالة دعم الإصلاح الهيكلي والاقتصادي الكلي، وتحقيق حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق.

---

(١٩) A/57/304، المرفق.

٣٥ - ونعيد تأكيد الالتزامات المتعهد بها في إعلان الدوحة الوزاري[٢٠] وإعلان هونغ كونغ الوزاري[٢١] ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[٢٢] بإدماج البلدان النامية وأقل البلدان نموا بشكل مجدٍ في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وندعو إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وفي وقت مبكر، مع إعمال الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة إعمالا تاما[٢٣].

٣٦ - وندعو إلى التعجيل باختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية ونجاحها في بلوغ نتائج إنمائية المنحى، مع الالتزام الكامل بالولاية المتفق عليها في إعلان الدوحة الوزاري، ضمن الإطار الذي اعتمده المجلس العام لمنظمة التجارية العالمية في مقرره المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وإعلان هونغ كونغ الوزاري.

٣٧ - ونعيد تأكيد التزامنا بالقيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير وتمويل حصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وجه الخصوص على تكنولوجيات سليمة بيئيا وعلى المعارف المتصلة بها وتطويرها ونقلها وتعميمها، وفقا لشروط مواتية، تشمل الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه ثنائيا، وعلى النحو المبين في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١[٢٤].

٣٨ - ونسلّم بأن التكنولوجيات الزراعية المناسبة والمعقولة التكلفة والمستدامة يمكن أن تؤدي دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء في التخفيف من حدة الفقر والقضاء على الجوع والتخفيف من أثر الأزمة الغذائية العالمية، ونهيب بالمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود من أجل تشجيع تطوير التكنولوجيات المناسبة ونقلها.

٣٩- ونشدد بقوة على أنه ينبغي حشد المزيد من الموارد المالية من أجل بلوغ الأهداف ذات الأولوية للتنمية المستدامة.

٤٠ - ونؤكد من جديد أن على كل بلد أن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة في شيء زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية

---

(٢٠) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٢١) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/MIN (05)/DEC والمتاحة على الموقع الإلكتروني http://docsonline.wto.org.

(٢٢) وثيقة منظمة التجارة العالمية WT/L/579 المتاحة على الموقع الإلكتروني http://docsonline.wto.org.

(٢٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٢٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة. ونسلّم أيضا بضرورة استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية.

٤١ - ونعيد تأكيد أن أحد التحديات الهامة التي تواجهنا، في سعينا المشترك إلى تحقيق النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، يكمن في كفالة تهيئة الظروف الداخلية اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية، العامة والخاصة على السواء، والإبقاء على مستويات كافية للاستثمار المنتج، وزيادة القدرات البشرية. وتتمثل إحدى المهام الحاسمة في تعزيز فعالية سياسات الاقتصاد الكلي وانسجامها واتساقها. وتعتبر تهيئة بيئة محلية مواتية أمرا حيويا لتعبئة الموارد المحلية، وزيادة الإنتاجية، والحد من هروب رأس المال، وتشجيع القطاع الخاص، وجذب الاستثمار والمساعدة الدوليين واستخدامهما استخداما فعالا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الرامية إلى تهيئة هذه البيئة.

٤٢ - ونسلّم بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو من أجل زيادة الموارد المتاحة لأغراض التنمية، بما في ذلك التزامات بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أننا نلاحظ بقلق الانخفاض العام الذي شهدته المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وندعو إلى الوفاء بكافة الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك التزامات العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، فضلا عن هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ونحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد على القيام بذلك وفقا لالتزاماتها.

٤٣ - ونرحب بالجهود التي تبذلها بعض البلدان المتقدمة النمو التي هي في سبيلها إلى تحقيق هدف الوفاء بالالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٤ - ونرحب كذلك بالجهود المبذولة والمبادرات المتخذة مؤخرا لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ونعقد العزم على اتخاذ إجراءات عملية وفعالة في الوقت المناسب على صعيد تنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بشأن فعالية المعونة، مع تحديد واضح لآليات الرصد والمواعيد النهائية، بطرق منها مواصلة التوفيق بين المساعدات المقدمة واستراتيجيات البلدان، وبناء القدرات المؤسسية، وتخفيض

تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية، وإحراز تقدم في إزالة مشروطية المعونة، وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المستفيدة، وتعزيز التركيز على النتائج الإنمائية.

٤٥ - ونؤكد أيضا على الأهمية الخاصة للتوصل إلى حل حسن التوقيت وفعال وشامل ودائم لمشاكل ديون البلدان النامية، نظرا لأن تمويل الديون وتخفيف عبء الديون يمكن أن يساهما في النمو والتنمية الاقتصاديين.

٤٦ - ونرحب بالحقيقة المتمثلة في أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون قد مكنتا البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة إنفاقها على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى المتسقة مع الأولويات الوطنية، وخطط التنمية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.